الجمهورية اللبنانية وزارة العسدل

# مشروع تفعيل الخدمات القضائية الإلكترونية في قصور العدل

courts.justice.gov.lb

### تفعيل الخدمات القضائية الإلكترونية والسجل التجاري الإلكتروني في قصور العدل

### المقدمة:

منذ العام ٢٠١٢ ومرفق العدالة في لبنان يحاول اللحاق بالتطور العالمي ومكننة عمل المحاكم أسوة بباقي الدول العربية والعالمية، وعلى الرغم من الدعم المالي الهائل من الدول المانحة طوال السنوات الماضية لا يزال التحول الرقمي في قطاع العدالة في مرحلة المحاولات دون تحقيق النتائج، الى أن حلت جائحة كورونا ومن بعدها الإنهيار الإقتصادي الكبير في لبنان، فأصبح لبنان مضطراً لمجارات التطور العالمي في مجال التحول الرقمي الذي رافقه انعدام في الموارد والدعم بسبب الإنهيار الإقتصادي،

لم يستفد مرفق العدالة من تحقيق أية نتائج تذكر على صعيد التحول الرقمي اللبناني سوى القانون رقم لم يستفد مرفق العدالة من تحقيق أية نتائج تذكر على صعيد التحول الرقمي اللبناني سوى القانون رقم العربية والأوروبية، وجاء منتقصاً حيث لم يقم بتفعيل الأسناد الرسمية الإلكترونية وإنما اكتفى بوضع قواعد الإثبات المتعلقة بالمستندات الإلكترونية العادية،

وبالتالي وضمن إطار تغيير المسارات غير الموفقة التي كانت معتمدة في مرفق العدالة السيما في وزارة العدل،

خصصت الوزارة لخطة التحول الرقمي في قطاع العدالة أولوية استثنائية أشرف على دقائقها معالي وزير العدل شخصياً وحشد لها الإمكانيات وفرق العمل المتطوعة بقدر المستطاع في ظل غياب كامل للدعم المباشرة وميزانية الوزارة التي تكاد تكون معدومة نظراً للأسباب المذكورة،

توزع العمل في الوزارة بين فرق العمل التي استعانت بها الوزارة وقد تم إنجاز الأمور التالية:

- ١. بتاريخ ٢٠٢٤/٢/١٠ وافق مجلس الوزراء على مرسوم الأسناد الرسمية الإلكترونية بناءً لإقتراح وزير
  العدل والذي من شأنه أن يؤمن الإطار القانوني لخطة التحول الرقمي في مرفق العدالة.
- ٢. بين ٢٠٢٢/١٢/١ و ٢٠٢٢/١/١٥ تم الإنتهاء من الدراسات اللازمة لإعتماد برامج الحوكمة المطلوبة لإدارة الملفات القضائية وتجربتها لمدة سنة كاملة لدى دائرة التنفيذ في بيروت ضمن آلية مكافحة الفساد القطاعي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.
- ٣. ابتداءً من منتصف العام ٢٠٢٣ ولغاية تاريخه قامت الوزارة بتكليف من يلزم لإجراء مسح شامل للقدرات التقنية الموجودة في الوزارة والمحاكم وتقييم التجارب السابقة للتحول الرقمي ومكننة المحاكم ومعرفة أسباب تأخرها وعدم تحقيق النتائج المرجوة منها، كونها تشكل حجر الأساس للحؤول دون الوقوع بنفس الأخطاء التي وسمت التجارب السابقة.
- ٤. بعد موافقة مجلس الوزراء على مرسوم الأسناد الرسمية الإلكترونية، بدأت الوزارة بالتواصل مع مقدمي خدمات التوقيع الإلكتروني من الشركات العالمية بهدف تفعيل استخدامه لإصدار الأسناد الرسمية الإلكترونية وفقاً للمرسوم المذكور الذي تبنى أعلى معابير الحماية والأمان المعتمدة عالمياً.

### وتأسيساً على ما تقدم،

أصبح للوزارة إطلاع شامل على التقييم الحالي لمدى قدرة مرفق العدالة على النهوض باتجاه التحول الرقمي ومكننة المحاكم وقد تم تحضير الرؤية اللازمة للإنطلاق بعملية التحول الرقمي المؤلفة من عشرة مراحل أساسية تبدأ بتفعيل الخدمات القضائية الإلكترونية تدريجياً وتتتهى برقمنة شاملة لقطاع العدالة ومحاكم لبنان.

### أهداف المشروع

- ١. تمكين أصحاب العلاقة من الإستفادة من الخدمات القضائية المنتوعة بواسطة تكنولوجيا المعلوماتية
  دون الحاجة الى الحضور شخصياً الى المحاكم.
  - ٢. البدء بالتفعيل العملي لخطة التحول الرقمي في قطاع العدالة.
    - ٣. تعزيز الشفافية وحق الوصول للعدالة وتحسين الجودة.
      - ٤. تخفيف الإكتظاظ في المحاكم ومصاريف التشغيل.
    - ٥. تأمين بوابة إلكترونية موجدة للإستفادة من كافة الخدمات.

### ضوابط المشروع

- ١. إعتماد منهجية التفعيل التدريجي الإسترتيجي للخدمات القضائية الإلكترونية.
- ٢. استخدام ما أمكن من المعدات والآلات التي لا تزال صالحة للإستعمال الموجودة في الوزارة وفي المحاكم.
  - ٣. تأمين الموارد اللازمة الأساسية قبل البدء بكل مرحلة من مراحل التفعيل التدريجي.
    - ٤. ضمان تأمين الخدمات التي تم تفعيلها بشكل مستدام.

### أنواع الخدمات القضائية الإلكترونية تدريجيا

- ا. المراجعات القضائية التي لا تحتاج الى تقديم مستندات أو دفع رسوم على سبيل المثال وليس الحصر (مراجعات مواعيد الجلسات، توزيع الملفات على القضاة، جدول الجلسات الإلكتروني، أرقام الأساس، صورة إلكترونية غير رسمية عن محاضر الملفات أو اللوائح في الأحوال التي يسمح بها القانون، مراجعة صدور الأحكام، الإطلاع على السجل التجاري والإستحصال على إفادات إلخ ...)
- ٢. دفع الرسوم والطوابع بواسطة نظام المحفظة الإلكترونية (رسوم المالية والتعاضد وصندوق الموظفين ورسوم الوكالات والإشتراكات إلخ ...)

- ٣. تقديم أنواع بسيطة من الطلبات بالطريقة الإلكترونية (طلبات تعيين الخبرة، إخلاء السبيل، بعض أنواع اللوائح الجوابية، مذكرات بعد اختتام المحاكمة، طلبات تعيين جلسة، طلبات الإستحصال على صورة طبق الأصل إلخ ...)
- ٤. تفعيل إمكانية التبادل الإلكتروني للوائح خاصة التي تتضمن عدد كبير من المستندات والتي لا تتضمن مستندات أصلية ورقية.

### آلية الإستفادة من الخدمات القضائية الإلكترونية من قبل صاحب العلاقة

- ا. يتم إنشاء هوية رقمية للراغب بالإستفادة من هذه الخدمات (فيما يلي المستفيد) تتضمن بياناته وبريده الإلكتروني المعتمد ورقم الجوال وطريقة الولوج الى حسابه الإلكتروني وتوقيعه الرقمي وتحديد الجهاز أو الأجهزة المعينة من قبله للتوقيع الرقمي.
- ٢. بناءً للطلب، يتم تزويد الحساب الإلكتروني للمستفيد بمحفظة إلكترونية تمكنه من دفع الرسوم المختلفة والطوابع ويمكن تعبئتها بطرق متعددة وفي مراكز قريبة من مكان تواجده الفعلي.
- ٣. يتضمن الحساب الإلكتروني للمستفيد كافة الخدمات القضائية الإلكترونية ومعلومات الملفات القضائية التي يطلب الإطلاع عليها بعد أن يثبت صفته وحقه بالإطلاع عليها اذا أوجب القانون ذلك.
- ٤. يتيح الحساب الإلكتروني للمستفيد مراسلة القلم الإلكتروني التابع للمحكمة الموجود فيها الملف المراد الإطلاع عليه، كما وتقديم الطلبات واللوائح التي يتم تفعيلها تدريجياً مستخدماً توقيعه الرقمي الذي تم تزويده به بواسطة هويته الرقمية التي تخدم بالتعريف عنه بشكل تلقائي في كل مرة يرغب فيها بالإستفادة من الخدمات بشكل يضمن تحكم المستفيد الدائم والآمن لهذه الآلية.

### مراحل تفعيل الخدمات القضائية الإلكترونية

### غرفة العمليات الإلكترونية

- 1. يتم تخصيص غرفة تسمى "غرفة العمليات الإلكترونية" تكون تابعة لوزارة العدل ويشرف عليها صندوق تعاضد القضاة بالمواصفات والمهام التالية:
- a. إحتواء الملقمات وقواعد البيانات (Servers & Data Center) اللازمة لتشغيل البرامج المعتمدة لتقديم الخدمات الإلكترونية.
- d. الإشراف المباشر على حسن سير العمليات الإلكترونية وفقاً للدقائق التطبيقية التي يتم اعتمادها من قبل الوزارة بالتنسيق مع الجهات القضائية المختصة.
- وحفظ وتنظيم السجلات الرقمية المتعلقة بالهويات الرقمية التابعة لمستخدمي البرامج
  كما والمستفيدين من الخدمات الإلكترونية من القطاع الخاص.
  - d. المواصفات والتجهيزات المطلوبة لغرفة العمليات:
  - i. كهرباء وإنترنت مخصص لهذه الغرفة فقط على مدار الساعة.
- ii. غرفة أولى مبردة للملقمات وقواعد البيانات، غرفة ثانية لإدارة العمليات الإلكترونية، غرفة ثالثة مخصصة للإجتماعات، وغرفة رابعة مخصصة لإستقبال الراغبين بالإستفادة من الخدمات الإلكترونية وانشاء الهوية الإلكترونية.
- ٢. يتم تجهيز غرفة العمليات الإلكترونية بما أمكن من المعدات الإلكترونية الموجودة في وزارة العدل
  على أن يتم تأمين باقى التجهيزات بواسطة الجهات المانحة.
- ٣. يتم تأمين الموارد البشرية اللازمة لإدارة وتشغيل غرفة العمليات بالتتسيق مع بين الوزارة وصندوق تعاضد القضاة والتي يمكن أن تبدأ بتأمين موظف واحد أو إثنين كحد أقصى وتقني واحد، كما أنه يمكن تأمين هذه الموارد البشرية لفترة تتراوح بين سنة أو سنة ونصف بحد أقصى بواسطة الجهات المانحة أو تمويل عملية تأمينها وهي الفترة الكافية لتمكين صندوق التعاضد او الوزارة من تحمل كلفة التشغيل من العائدات المالية التي سيتوفيها الصندوق من خلال تأمينه الخدمات الإلكترونية.

### البرامج الإلكترونية المعتمدة لتقديم الخدمات الإلكترونية

١. برنامج حوكمة بيانات إلكتروني مصمم خصيصاً لعمل المحاكم الإلكترونية.

- ٢. برنامج خدمات توقيع رقمي وإنشاء هوية رقمية مربوط ببرنامج حوكمة البيانات الإلكترونية.
  - ٣. برنامج محفظة إلكترونية تسمح بدفع كافة الرسوم والطوابع إلكترونياً.
- ٤. برامج مخصصة للأمن السيبراني لحماية الحسابات الإلكترونية والملقمات وقواعد البيانات في غرفة العمليات الإلكترونية.

## تقرير مشروع الخدمات القضائية الإلكترونية والسجل التجاري الممكنن في وزارة العدل

تعمل وزارة العدل على إطلاق مشروع الخدمات القضائية الإلكترونية مع بداية السنة القضائية الجديدة في ٢٠٢٤/٩/١٥، هذا المشروع الذي يشكل الخطوة التنفيذية الثانية بعد تقديم اقتراح مرسوم الأسناد الرسمية الإلكترونية لخطة التحول الرقمي في مرفق العدالة.

يتكون المشروع من أربعة مراحل تنفذ بشكل تدريجي خلال مدة ثلاث سنوات، وقد انتهت الوزارة من إعداد المرحلة الأولى منها التي تشكل الهيكيلية الرئيسية لنظام الخدمات القضائية الإلكترونية، حيث ستضم كل مرحلة من المراحل الأربعة باقة من الخدمات القضائية التي سيتم تفعيلها تباعاً في قصور العدل المختلفة بدءاً من قصر عدل بيروت، وبعبدا، وجونيه، وجديدة في المرحلة الأولى.

يهدف المشروع فور إطلاق المرحلة الأولى منه إلى تأمين بوابة إلكترونية موحدة الى المحامين والمتقاضين يمكنهم من خلالها إتمام المعاملات التالية.

- ١. خدمات الدفع الإلكتروني بواسطة صندوق تعاضد القضاة
  - a. دفع كافة أنواع الرسوم القضائية.
  - b. دفع كافة أنواع الطوابع بشكل إلكتروني.
- دفع الكفالات والتأمينات القضائية وغرامات السير.

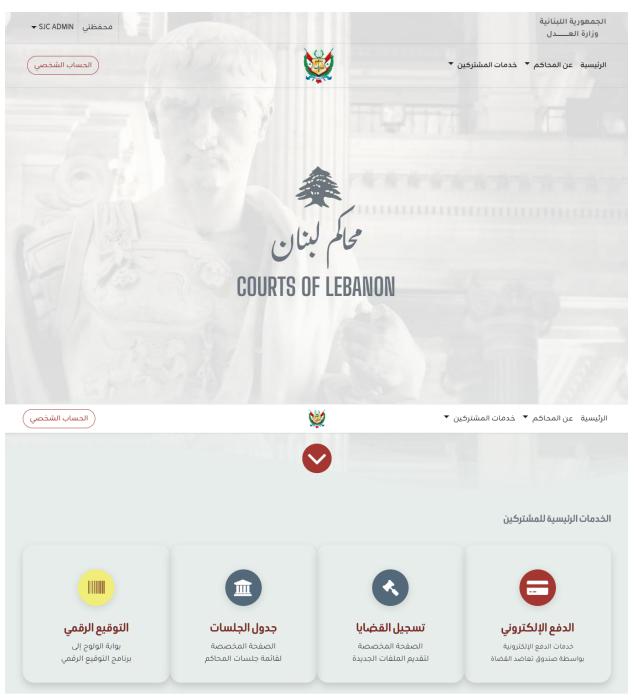
- ٢. خدمة الولوج الإلكتروني الى الملف أو المعاملة القضائية وتتبعها من أصحاب الصفة.
  - ٣. خدمة المراجعات الإلكترونية في الملفات أو المعاملات القضائية.
  - ٤. خدمة تقديم بعض الطلبات القضائية وتبادل اللوائح بشكل إلكتروني.
    - ٥. خدمات الهوية المهنية الرقمية للمحامين التي بدورها تتضمن
    - a. خدمة التوقيع الرقمي المعتمد للمستندات الإلكتروني.
      - b. خدمة التأكد من الهوية المهنية بشكل إلكتروني.
    - c. خدمات حماية البريد الإلكتروني المعتمد لدى المحاكم.

أما في المرحلة الثانية والتي تم الإعلان عنها مباشرة بعد بدء العمل بالمرحلة الأولى فتشمل خدمات السجل التجاري الإلكترونية والتي تفرض بطبيعة الحال انجاز اقتراح المرسوم المتعلق بالنشر الإلكتروني للسجلات التجارية وفقاً للتعديلات الواردة على قانون التجارة البرية، والذي يعمل عدد من القضاة والمحامين المتطوعين من ذوي الإختصاص في هذا المجال.

إضافة الى إعداد وتأهيل السجلات التجارية في لبنان بدءاً من السجل التجاري في بيروت من الناحية الفنية والتجهيز التقني ليصبح جاهزاً لتقديم الخدمات المتنوعة التي سيتم الإعلان عنها تدريجياً خلال العام القادم، تمهيداً للمرحلتين الثالثة والرابعة والتي سيؤدي تطبيقها بنجاح الى الإنتقال الكلي من مرحلة الورق الى مرحلة المستندات الإلكترونية في المحاكم.

هذا وينطلق البرنامج الإلكتروني الخاص بالسجل التجاري خلال منتصف شهر شباط ٢٠٢٥ ليؤمن خدمات الدفع الإلكتروني للشركات وخدمات الإستحصال على الإفاداة والأوراق والإذاعات التجارية الرقمية الصادرة عنه كما ودليل السجل التجاري الإلكتروني الذي يتضمن النشر الإلكتروني وفقاً لقانون التجارة وخدمات تسجيل المحاضر الإلكترونية على أنواعها بالإضافة الى خدمات إلكترونية أخرى أهمها الصفحات الإلكترونية الخاصة بكل شركة من الشركات المسجلة والتي تسمح لها بنشر البيانات التي تعزز قدرة الشركة على إثبات أوراقها بشكل رقمي دون حاجة الى الحضور شخصياً للإستحصال عليها ورقياً.

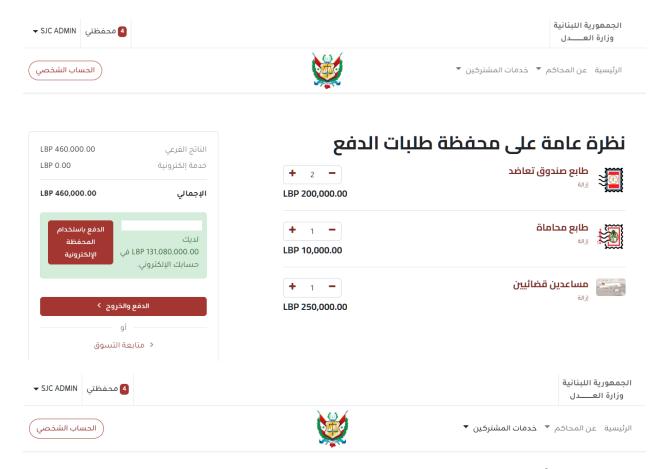
نرفق لكم ربطاً صور مقتطعة من الموقع الرسمي لمحاكم لبنان الإلكترونية الذي تم إطلاقه والذي يستضمن ابتداءاً من منتصف الشهر المقبل بوابة خاصة للدخول الى الموقع الخاص بالسجل التجاري الإلكتروني.



موعد إطلاق الموقع الرسمى وتفعيل الخدمات

### **Official Launch**





### الحساب الشخصي



